

كلمة مدير عام المغتربين في لبنان الاستاذ هيثم جمعة للاجتماع العالمي الخامس لرؤساء
وامانات عمليات التشاور الاقليمية حول الهجرة الذي تنظمه ادارة المغتربين العرب مع
منظمة الهجرة العالمية

القاهرة 21-22/10/2011

إن قضية الهجرة المختلطة أو التدفقات البشرية المختلطة تكاد تكون الصورة الحقيقية التي
تعكس محصلة جميع أزمات المجتمع الدولي على اختلافها، منذ تكوّن أسباب كل منها وفي
تطور مسارها ونتائجها. كما وأنها تكشف من ناحية ثانية هشاشة وضعف وعدم فاعلية الكثير
من الأطر القانونية وسبل انفاذ القانون الدولي وآليات التعاون الدولية، وتؤكد الحاجة الى
مقاربة جديدة للقضايا المطروحة على الساحة الدولية على المستويات كافة. تلك القضايا التي
أنتجت كل هذه الحروب والاضطرابات والمآسي وسدّت الأفق أمام جهود التنمية البشرية
ومواجهة تحديات التغير المناخي وتحديات أخرى لا تقل أهمية، وهي بمفردها وبمجملة
الأسباب التي تشكل الأساس المحرك لكل هذه التدفقات البشرية اليائسة. هذه التدفقات وإن
تنوعت أسبابها، تبقى بدافع واحد أكيد وهو البحث عن حياة أفضل فيها الحد الأدنى من
الاحترام للحقوق الأساسية للإنسان وأولها حقه بالحياة.

إن مقاربة قضية الهجرة المختلطة يجب أن تنطلق من حقيقة غياب الإطار القانوني الدولي
الملزم بشأنها. فهذا الإطار كان من شأنه لو وُجد أن يلحظ واجبات الدول والمنظمات الدولية
في وضع الحلول للشكاليات القانونية الشائكة التي تثيرها، وتنسيق التعاون في ما بينها
لتطوير استراتيجيات "تراعي الهواجس الأمنية والاعتبارات السيادية للدول وتؤمن في الوقت
عينه احتياجات وحقوق جميع فئات الأشخاص في التدفقات المختلطة". فالاتفاقيات الدولية هي
الشكل الذي تتحدد من خلاله مدى استجابة المجتمع الدولي لقضية ما وإدراكه لأهميتها
وتداعياتها. وبذلك فإن اتفاقيات جنيف لعام 1949 ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت
استجابة شاملة من قبل المجتمع الدولي لحماية ضحايا النزاعات المسلحة ومن ضمن هؤلاء
معانات الملايين من البشر الذين اضطرتهم الحروب للهروب الى خارج بلدانهم أو النزوح الى
مناطق أخرى ضمن حدودها كلاجئين انسانيين. ولقد شكل بروتوكلا 1977 تطورا نوعيا
باتجاه تأمين المزيد من الحماية لهؤلاء خاصة في ظل المنازعات المسلحة غير الدولية التي
كانت سمة عقود النصف الثاني من القرن العشرين. وسنة 1951 وإثر الحرب العالمية الثانية
استمرت معضلة وجود ملايين الأشخاص خارج حدود بلدان جنسيتهم، وهي الأزمة التي

أصابته الدول الأوروبية بشكل خاص، فكانت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وبداية دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وإذ رأى المجتمع الدولي تفاقم مشكلة اللجوء على مستوى جميع دول العالم، جاء بروتوكول 1967 الذي وسَّع الاطار الجغرافي لاتفاقية 1951 لتشمل جميع اللاجئين في أي بلد كان.

واليوم فإن المجتمع الدولي بات مطالبا أكثر من أي وقت مضى بالاستجابة السريعة لقضية الهجرة المختلطة. فهذه التدفقات قد تشمل لاجئين وطالبي لجوء ولاجئين انسانيين ومهاجرين اقتصاديين وأطفال ونساء وهاربين من اضطرابات داخلية أو ضحايا التصحر وكوارث التغيرات المناخية، ومن بين هؤلاء القاصر والعاجز ومن بينهم من يحمل أوراقا ثبوتية ومن لا يحمل أي مستند يثبت هويته القانونية، ومنهم من اختار ترك بلده ومن أُجبر على ذلك، ومن يدخل بصورة شرعية ومن لا يكون دخوله كذلك. وبينهم ضحايا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، وربما بينهم أيضا مجرمون ومطلوبون. جميع هؤلاء قد يكونوا في مركب واحد أو قطار واحد أو صودف وصولهم برأ إلى نقطة حدودية واحدة. انطلقوا من دول مختلفة وتجمعوا في دولة واحدة وانطلقوا عبر دولة واحدة أو أكثر إلى دولة أخرى. وفي كل هذه الدول اشكاليات قانونية ومسائل متعلقة بواجبات هذه الدول تجاه هؤلاء الناس وتجاه الدول الأخرى، واعتبارات الأمن والسيادة وعدم الاخلال بموجبات دولية مختلفة منها ما يتعلق بحقوق الانسان ومنها ما يتعلق بالتعاون الدولي و مكافحة الجريمة المنظمة وغيرها.

ازاء ذلك نجد أن المنظمات الانسانية الدولية المعنية كالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، المنظمة العالمية للهجرة، المفوضية السامية لحقوق الانسان، منظمة العمل الدولية، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، UNICEF وغيرها تسعى، كل في ما يتعلق بولايته، إلى تحسين ظروف تلك الفئة من الاشخاص التي تدخل في صلب ولايتها وتأمين الحماية اللازمة لها. أيضا باتت تحظى قضية الهجرة المختلطة باهتمام أكبر من قبل المنظمات الدولية المعنية بقضايا البيئة والأمن والحدود ومكافحة الجريمة المنظمة التي بدأت تعمل مع المنظمات الانسانية على تطوير التعاون فيما بينها ومع الدول المعنية، كل ذلك بمواكبة كبيرة من قبل المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام العالمية. ولا يجب أن نغفل أيضا أهمية الدور الذي باتت تضطلع به الجمعيات المحلية في الدول المستقبلية سيما الأوروبية لناحية محاربة ظاهرة Xenophobia، وأثر ذلك على قدرة المجتمعات في هذه الدول على استقبال هذه التدفقات واستيعابها وقدرة الدول نفسها على تطوير استجابتها لتحديات الهجرة المختلطة والمساهمة في اعتماد استراتيجيات دولية فعالة تشمل جهود دعم الاستقرار والتنمية وحل النزاعات في دول مصدر هذه التدفقات.

غير أن تفاقم هذه الظاهرة والمآسي الانسانية المستمرة الناجمة عنها يقود الى الاستنتاج سريعا بأن الجهود التي بذلتها هذه المنظمات الدولية على أهميتها، لم ترتق الى المستوى المطلوب. وأنه ما زال يلزم الكثير من الجهود الانسانية وتطوير آليات التعاون بين الدول وبينها وبين المنظمات المعنية وبين هذه المنظمات نفسها. ولقد أظهرت التجارب السابقة أن ثمة خلافات كبيرة بين المنظمات الدولية المعنية أنتجت تشنجا في العلاقات فيما بينها وذلك على خلفية تحديد الأشخاص الداخلين في ولاية كل منها وحدود هذه الولاية وسعي مختلف هذه المنظمات الى محاولة توسيع حدود اختصاصها. فعلى سبيل المثال فإنه رغم التعاون الذي برز بين المنظمة الدولية للهجرة IOM وبين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن المنظمة ما زالت تنتظر بعين الريبة الى ما تعتبره إصرارا من قبل المفوضية لتوسيع ولايتها خارج الأطر المحددة لها بموجب اتفاقية حماية اللاجئين لعام 1951. كذلك تعتبر المفوضية أن من أبرز معوقات تنفيذ خطة العشر نقاط الاستراتيجية التي أطلقتها عام 2007 للتعامل مع قضية الهجرة المختلطة هو "القلق المستمر تجاه دور المفوضية في قضايا الهجرة من قبل بعض الشركاء بمن فيهم المنظمة الدولية للهجرة IOM"، أضف الى ذلك أيضاً بالنسبة للمفوضية "صعوبة ايجاد تعاون مع شركاء جدد". ورداً على الاتهامات الموجهة للمفوضية بمحاولاتها الدائمة توسيع نطاق اختصاصها قال رئيسها عام 2007: "إنني اعتقد بعالمية حقوق الانسان. ومن خلال خلق بيئة تُحترم فيها حقوق المهاجرين، نكون قد خلقنا بيئة أكثر مؤاتة للمفوضية السامية لتنفيذ التفويض المعطى لها على نحو أكثر فعالية في حماية اللاجئين وايجاد الحلول لقضية اللجوء".

من جهة أخرى تبرز الخلافات المتصاعدة بين الدول من جهة والمنظمات الدولية من جهة أخرى التي تسعى الى توسيع حدود ولايتها وتطوير دورها في مجال قضايا الهجرة المختلطة وتصطدم برفض الدول لتوسيع هذه الولاية وحصرها بالولاية الأصلية لهذه المنظمات. واذ لا يعتبر هذا النزاع حول الصلاحية حصريا بقضايا الهجرة المختلطة فإنه هنا يكتسب أهمية خاصة باعتبار أن الدول تبقى اللاعب الأول والأبرز في التصدي للظاهرة بمختلف أوجهها سواء كانت دول مصدر، ممر، أو مقصد. وهذه الخلافات تتبدى أكثر ما تتبدى في "تحديد الحالة" "Status determination" لكل شخص في التدفقات المختلطة عند وصولها الى الدولة المستقبلة أو اعتراضه في دول الممر أو من قبل دولة اخرى في أعالي البحار أو البحر الإقليمي، مع الإشارة الى الظروف الانسانية الخاصة وكثرة الأعداد عند وصول هذه التدفقات أو اعتراضها. فاعتقال هؤلاء الأشخاص أو تجميعهم بانتظار تحديد الحالة قد يستغرق وقتا، وهو يستثير بالاضافة الى المنظمات المعنية، منظمات وجمعيات حقوق الانسان وتلك المعنية بالأمن الإقليمي ومكافحة الجريمة المنظمة. وتحديد الحالة بين لاجئ لا تجوز اعادته أو مهاجر

اقتصادي أو ما سوى ذلك من الفئات تترتب عليه نتائج بالغة الأهمية لا تقتصر على الدولة المستقبلية بل تتعداها الى الدول والمنظمات الأخرى وتطرح اشكالية التواصل والتعاون معها في الإجراءات التالية وما أكثرها وأعقدها.

إن واقعا المعاش اليوم، من حروب وكوارث وفقر يدفع إلى الاعتقاد بأن دول العالم لن تستطيع في المدى المنظور من التوافق على إطار يرعى حالة الهجرة المختلطة، ولأسباب عديدة ومختلفة. لن نرى في المستقبل اتفاقية دولية تنظم هذه الظاهرة بالنظر إلى الاختلافات الجوهرية في مصالح ومقاربات الدول. من هنا، وحتى تصل دول العالم إلى مستوى يسمح لها بالتعامل مع هذه الظاهرة ضمن إطار تنظيمي شامل ومحدد المعالم، نرى إيجابية في استمرار المناقشات ما بين المعنيين بهذه المسألة لما فيها من تعميم للفائدة وللدروس المستقاة والخبرات المكتسبة، ولكن، يمكن أيضاً التوافق على بعض المحاور التي من خلالها يمكن تحقيق قدر من الاستجابة لهذه الظاهرة (إن لم تعالج جذور المشاكل التي تدفع إلى الهجرات المختلطة) وهي التالية:

1. تعزيز التعاون ما بين الجهات المعنية، سواء أكانت دول أم منظمات دولية أو إقليمية حكومية وغير حكومية، حيث لا يمكن لدولة أو لمنظمة أن تتعامل بمفردها مع تعقيدات الهجرة المختلطة. ربما من خلال ندوات أو مؤتمرات دولية تعزز من تبادل المعلومات وتأسيس لمنصة للتعاون والتنسيق في ما بينها.
2. توفير المعلومات ذات الصلة وتحليلها: إن أي جهد هدفه مواجهة تعقيدات الهجرة المختلطة لن يكتب له النجاح ما لم تتوفر معلومات تساعد في توصيف هذه التحركات البشرية، كالطرق التي يسلكونها، الدول التي يخرجون منها، دول العبور، نقاط العبور وغيرها من المعلومات.
3. وضع ترتيبات لاستقبال الأشخاص تراعي الحد الأدنى من الحماية والكرامة لهؤلاء الأشخاص. وهذه النقطة من الأهمية والتعقيد بمكان، إذ كيف يمكن الموازنة ما بين ضرورات الأمن من جهة والحفاظ على الحد الأدنى من الحماية للمهاجرين من جهة ثانية؟
4. العمل على إيجاد آليات لتوثيق أوضاع هؤلاء الأشخاص، كتسجيل المعلومات ذات الصلة ببلدهم الأم والأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة، ومنحهم وثائق مؤقتة تثبت كيانهم القانوني.
5. تقسيم الوافدين إلى مجموعات استناداً إلى التقييم الأولي الذي يجريه عناصر أمن الحدود أو موظفي الهجرة، لتستكمل لاحقاً عملية البحث عن الظروف الكامنة وراء انتقالهم. كما يمكن النظر في توفير الاحتياجات الخاصة لمن هم بحاجة كالأطفال والمسنين والمرضى...
6. وضع آليات وخطط للتوعية في بلدان المنشأ ودول العبور ودول المقصد، تبين من خلالها التبعات القانونية لمثل هذه التصرفات والظروف الخطرة المحيطة بها.
7. المبادرة الى معالجة الأسباب وليس النتائج. فالهجرة هي نتيجة لأمر ما سياسي أو اقتصادي أو عسكري. لذلك فإن التشكي من النتائج وعدم المبادرة الى الحل سيجعل الأزمة تتفاقم.
8. المبادرة الى المشاركة كل حسب قدرته، لا خلق مشكلات جديدة- لجوء يجلب لجوء.